

إشكالية التراث الحضري وأهمية الحفاظ عليه

الأستاذة: بشار راضية

جامعة الجزائر 02

ملخص الدراسة

حاولت الدراسة، استكشاف جوانب مهمة تخص مفهوم التراث وأهمية الحفاظ عليه. في الجانب التاريخي له ، عرف هذا المفهوم تطور تاريخي، لكنه بقي مرتبط بالثقافة التي أنتجته كغيره من المفاهيم المرتبطة به. ولقد نقل المفهوم الجديد للتراث خلال الستينات إلى الجزائر ليتوسع إلى التعددية عن طريق فكرة الماضي والثقافات المتعددة التي ابتكرها وزير الثقافة الفرنسي. تكمن أهمية التراث في الدور الذي يلعبه على المدى البعيد بدءاً من توفير مناصب شغل والاستثمار السياحي، إذ يعد كوسيلة تطور تشمل البناء المادي والثقافي على السواء.

الكلمات المفتاحية

مفهوم التراث، مفهوم الحفاظ ، مفهوم المعلم التاريخي، التراث الحضري، الذاكرة الاجتماعية التاريخية .

Résumé

Le contenu nouveau du concept du patrimoine, transmis en Algérie pendant les années soixante, s'est élargi à travers l'idée d'un passé multiple et d'une culture multiple aussi.

Son importance réside dans le rôle qu'il joue à long terme, comme moyen de développement, il permet l'investissement touristique et la création de nouveaux emplois.

مقدمة:

شغل مفهوم التراث حيزا واسعا من المنتديات الفكرية والملتقيات العلمية الدولية، لقد اتسع مفهومه ليشمل ليس فقط ما بني في الماضي وبقي كأثار شاهدة أو مباني تراثية مسكونة بل ليشمل أيضا: الثقافة، النسيج الحضري، البيئة والمنظر الحضري التاريخي.

كذلك مفهوم الحفاظ لم يعد يقتصر على المعالم التاريخية فقط، بل أصبح يقصد به القطاع المحفوظ، وفي هذا الإطار ظهر مفهوم آخر هو السيرة التراثية

Processus de patrimonisation وهو ناتج عن تطور مفهوم التراث في دول الشمال والذي قطع مسافة طويلة.

أما بالنسبة لدول المغرب العربي، فقد ظهر مفهوم الحفاظ بعد استقلال هذه الدول، وفي الجزائر بدأت بواحد إرادة الصيانة والحفاظ على التراث المعملي فقط منذ سنة 1880¹

ففي ظل مفهوم الحفاظ، لم يعد المعلم التاريخي وحده جدير بالحماية بل النسيج الحضري أيضا دعامة أساسية للمعلم وفقدانه يعني فقدان المعنى الثقافي والوظيفي للمعلم.

وكذلك بالنسبة للحفاظ على الأحياء التاريخية الذي ظهر في ملتقيات إيكوموس "ICOMOS" سنة 1968 أو 1969 وهي المجلس الدولي للمعالم والأماكن.

بينما زادت أهمية القرية والمدينة في اتفاقيات اليونسكو سنة 1972، ولمركز التراث العالمي لليونسكو الذي أنشأ سنة 1992.

لقد كثرت التساؤلات حول مفهوم التراث خاصة في كيفية التوفيق بين استعماله، تطوره والحفاظ عليه؟

حسب كريس يونس في مقال له في مجلة حياة المدن، أن الإنسانية باتت تعاني اليوم من الفردانية، ونزع الإرث العام والمشارك، فهل يمكن إيجاد الإجابة عن أزمة الإنسان الحديث في التراث؟

1- مفهوم التراث وتطوره ومفهوم الحفاظ وتطوره:

إن كلمة التراث قديمة، إذ يرجع أصل كلمة Patrimoine إلى الكلمة اللاتينية Patrimonium، أما المفهوم الذي يحمله اليوم، فيعتبر حديث، إذ يرجع تكوينه إلى قرنين فقط²

يكمن القول أن مفهوم التراث الحديث يحمل بعد ثقافي، يرجع مصدره إلى أوروبا، حيث تعتبر النهضة الإيطالية، والثورة الفرنسية، توقيتان لظهوره.

إن المعنى القديم لكلمة تراث هو العلاقة الشرعية العائلية التي تتجسد في الميراث، أما قاموس ليتري "Littré" فيري أن التراث هو ملك إرثي الذي يخلفه حسب القانون الآباء والأمهات لأولادهم.

أما حسب أندري شستال³ فيرجع جذور هذا المفهوم إلى المفهوم المسيحي للإرث المقدس للإيمان ويتجسد عبر عبادة الأشياء المميزة والمفضلة، الكتابات المقدسة، بقايا الأشياء الثمينة « Les reliques »، صور القديسين (Des icônes)، والصفة الميمنة التي يقوم عليها التراث هي الإجلال والإكرام « La vénération ».

منذ النهضة إلى بداية القرن 20، اتسع مفهوم التراث وانطلق أساسا من خلال فكرة عبادة المعالم.

تعني كلمة معلم باللاتينية « Monumentum » مشتقة من كلمة « Monere » التي تعني تحذير، إحياء ذكرى شخص أو حدث، أما قاموس الأكاديمية الفرنسية في طبعته لسنة 1814 فيعطى تعريف للمعلم على أنه علامة للنسل Postérité لنقل ذكرى شخص.

أما فرانسواز شوي "Françoise choy" فقامت توضيحاتها على أساس أن المعلم ليس إلا شيء من صنع الإنسان الذي يكلم المستعمل حتى يعيد التذكر "Ressouvenir"، ويكون جزء من فن الذاكرة العالمية التي نجدها في كل الثقافات. ترى نبيلة أولبصير، أنه لا يوجد فارق كبير بين مفهوم المعلم عند الأوروبيين والعرب والبربر، فالفارق هوفي مفهوم كل من هذه الثقافات للوقت والتاريخ.

إذ اتخذتا هاتين الثقافتين (الأوروبية والبربرية) علاقة ممتازة مع المعالم التذكارية والمأتمية، والمهداة للأشخاص الأبطال والقديسين، وأضرحة الملوك النوميديين وغيرها.

تطور مفهوم المعلم إلى مفهوم المعلم التاريخي، إذ لم يصل أو يمس هذا الأخير الثقافة الجزائرية، إلا بعد الاستعمار، والتي بدأت مع أولى محاولات الجرد من قبل المهندسين المعماريين الفرنسيين مثل Amable Ravoïse: أما بلغافوازيما بين سنوات 1840 و 1842.

أما صورة تصنيف المعالم المهمة التي توجد في الجزائر، فقد بدأ التفكير فيها في جويلية 1845 في أثناء انعقاد إحدى جلسات لجنة المعالم التاريخية الفرنسية⁴.

أما مصلحة المعالم التاريخية للجزائر، فقد أسست سنة 1880 من قبل مهندسين معماريين كانت مهمتها القيام بالحفريات وحفظ وصيانة المعالم التاريخية⁵.

كما نصت لجنة شمال إفريقيا من قبل وزارة المعارف بباريس سنة 1883، مهمتها بالتعريف بنقوش وآثار شمال إفريقيا كانت تلك بداية انطلاق مؤسسات البحث الأثري في الجزائر أثناء الاحتلال، أما الأهداف المبتغاة من وراء ذلك فكانت بعضها علمية والأخرى مرتبطة بأنشطة مختلفة تندرج ضمن السياسة الاستعمارية، إذ يستعين الجيش بالخرائط والمعلومات في تحركاته، وتعتمد عليه القيادة العسكرية عند وضع الخطط العسكرية وإحكام العسكرية على البلاد⁶.

كما وضعت أهداف عمرانية وأخرى دينية للبحث عن بقايا الكنائس لإحياء المسيحية، ودعم الحركة التبشيرية لتنصير الجزائريين وأخرى أهدافها سياحية، فالبعد الخاص بالصيانة والترميم ساهم في زيادة مداخيل الخزينة المالية مثل دفع الرسوم عند زيارة المعالم الأثرية لمدينة جميلة وتميقاد، وأخيرا أهداف ترفيهية خاصة بالنسبة لجند المعسكرات، عندما كانت وسائل التسلية في بداية الاحتلال منعقدة لقد ارتبطت الأهداف السابقة بفترة زمنية محدودة بينما شغلت الأهداف العلمية الفضول العلمي للباحثين باعتبار أن التراث الحضاري للحضارات القديمة التي توافدت على الجزائر جزء من التراث الحضاري العالمي.

إثر ذلك، تأسست الجمعيات الأثرية كالجمعية الأثرية لإقليم القسنطيني والمؤسسات كمصلحة المعالم التاريخية للجزائر التي قامت بتوعية الجزائريين والفرنسيين المقيمين بالجزائر بضرورة الحفاظ على المعلم التاريخية والتحف الأثرية.⁷

لقد أظهرت نبيلة أولبصير من خلال دراستها ولادة ضمير إرثي فرنسي، وسيرورة تفسير وامتلاك ماضي الجزائر وعمليات الصيانة حول المعالم والأعمال الفنية.

حيث يقدم تاريخ التراث، منذ الغزو الفرنسي حتى الاحتفال بالمتوية (أي سنة 100 من الاحتلال) مظاهر خاصة مرتبطة بتعريف وبناء هوية جديدة، صراع ثقافتين مختلفتين، وتكوّن تاريخ موازي للتاريخ الموجود.

كما نقل المفهوم الجديد للتراث إلى الجزائر في الستينات، عن طريق وزير الثقافة الفرنسي مالترو Maltraux حينما قام بتوسيع المفهوم من خلال فكرته التي تدعم وجود ماضي متعدد (des passés) وثقافات متعددة.⁸

تجدد الإشارة أن هذا المفهوم الجديد اقترن بمفاهيم أخرى هي التاريخ والذاكرة، المعلم والتقاليد، وذلك كما سبق ذكره مرتبط بالثقافة التي أنتجت المفهوم.

لقد أصبح لدور التراث في مستقبل المجتمعات اعترافا واضحا، جاء على لسان المدير العام لليونسكو كوستيراماتسورا، أن الحفاظ على التراث الثقافي ضروري لسببين أساسيين هما: "القيمة التاريخية والجمالية العالمية، وثانيا دوره في المجتمعات والثقافات التي يتواجد فيها".

هذا الدور الذي يناط به يربط ما بين الماضي والحاضر ويزيد من الحس بالهوية والتلاحم الاجتماعي للأفراد، والمجتمعات وهو بذلك يدعم الأسس التي يبنى عليها مستقبل الجماعات.

يرى خبراء ولجنة التراث العالمي أن اقتصار الحفاظ على المباني والمعالم فقط دون البيئة الحضرية التي يعيش بها تفقد هذه المباني والمعالم المعنى الذي تحمله، وبالتالي جزء كبير من قيمتها.

كما أن ضرورة وجود مفهوم هندسي يحترم الإطار الحضري Le Contexte urbain على المدى الزمني، وضرورة الحفاظ على هوية كل مرحلة تاريخية.

في هذا الصدد تسعى منظمة اليونسكو لضمان تطور دائم للمدن التاريخية والعمل على الاستثمار في الهياكل الحديثة مع عدم فقد الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يمنحها التراث للمدن.

لقد أصبحت مسألة الحفاظ على التراث الثقافي بشتى أنواعه مواجهة للإيديولوجيات، المؤسسات والتقنيات، وإذا كان التراث الثقافي، بصفة عامة يشكل ما تتميز به عن غيرنا وما نتعرف به على أنفسنا، وبناء لهويتنا الثقافية، فهل يدرك الجميع منفعة التراث الثقافي الاجتماعية وفائدتها الجماعية، وأهميته في عصر التطور الاقتصادي وعولمة التبادلات.

لقد أصبح التراث اليوم يدرك كقيمة تبادلية ووسيلة تطور مع نمو السياحة الدولية، لذلك فالحفاظ على التراث يحرر من التبعية⁹.

بالنسبة للجزائر فإن قانون رقم 04-98 المتعلق بحماية التراث الثقافي يعتبر كمقاربة جديدة للتراث الثقافي، إذ يلغي كل أحكام الأمر السابق رقم 67-281 المؤرخ في 20 ديسمبر 1967 المتعلق بعمليات التنقيب وحماية المواقع والمعالم التاريخية والطبيعية، وقد جاء 12 نص قانوني لتطبيق قانون 04-98 منها المتعلق بعمليات جرد الأملاك الثقافية، وضع مخطط حماية للمواقع الأثرية، إنشاء بنك معلومات.

يعتبر تطبيق قانون 04-98 حد أدنى من أجل تحديد المفاهيم وتجنب سوء الفهم وضياح الجهود الموظفة من طرف البعض والبعض الآخر.

كما يطالب هذا القانون بإعادة صيانة وتعريف حق التراث الوطني، كما سيسمح لأول مرة بتثبيت التراث الثقافي في أبعاده المادية وغير المادية مع الواقع الإقليمي والتاريخي لوطننا.

تتجسد من خلال هذا القانون فلسفة جديدة للتراث الثقافي المبني على طلب اجتماعي في ميدان الثقافة، التاريخ، الفن، الهندسة المعمارية والتمدين، فلسفة تتجه نحو إعادة اعتبار، استرجاع، إدماج ومنح الذاكرة الصفة الاجتماعية، ذاكرة مكرسة في الواقع.

كما يمثل هذا القانون ترسانة تنظيمية هامة للتدخل ميدانيا في مجال التراث الثقافي، ينبغي لذلك تكييف أدوات مختلفة مع التشكيل الجديد لميدان التراث ومع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة.

فتطبق هذا القانون يعتبره الفاعلون السياسيون كدعامة استراتيجية التكفل بالتراث الثقافي، ويرسم أيضا رؤية خاصة بالجزائر ويرسخ تصورا للتاريخ يرتكز على الاعتراف بمختلف الحضارات التي تعاقبت على أرض الجزائر.

2-سياسيولوجية التراث الحضري:

يختلف التعامل مع التراث من شعب لآخر، لأن علاقة الإنسان بتراثه في أبعاده المختلفة هي علاقة ثقافية، وتحمل الوعي والفكر معا، فلا يمكن تصور مستقبل بلا ماضي، ولا فرع بلا أصل.

فالتراث في فرنسا اليوم موضوع تراضي سياسي واجتماعي يتجاوز الاختلافات الحزبية، كما استطاع الظفور بجمهور له وذلك منذ خلق سنة 1985 جهات إقليمية مخصصة له، كما أنه يشارك في مشروع المجتمع.

من جهة أخرى تأكد التراث اليوم كمورد اقتصادي، له دور لا يستهان به في المجال السياحي، وفي هذا الصدد وضعت السلطات الفرنسية مناصب شغل لا حصر لها امتد مجال التراث منذ عشرية، بانطلاق أوسع لمفهوم أماكن الذاكرة والتي سمحت بإدراج بعض العناصر لا تنتهي بالضرورة للإرث، اتجه إذن التراث إلى المعنى الكلي الشيء أو ما يظهر نظرة المجتمع اتجاه ماضيه، ونظراته للجمال والذوق.

ما سبق ذكره جاء نتيجة تطور المعارف، فقد استطاعت العلوم الإنسانية بتطورها الخاص، توسيع المجال التراثي مثل الجغرافيا والتي ساهمت في فرنسا بالاعتراف بالتراث الحضري كالتراث المحلي Vernaculaire وتاريخ الفن الذي يعود إليه الفضل في اكتشاف التراث الهندسي للقرن التاسع عشر (XIX) ثم القرن العشرين، ثم الأنثروبولوجيا في مجال الفنون والتقاليد الشعبية.

إن مصطلح التراث التاريخي التي أسس المجتمع الأوروبي تاريخه عليها، حلت محلها مفهوم التراث الهندسي ثم التراث الحضري، ثم التراث المنظري (Paysager).

برز مفهوم التراث الحضري منذ حوالي عشرينين، بعد نضج طويل وتفكير نظري في القرن العشرين وأوائل هذا القرن في كل من إنجلترا، النمسا، إيطاليا.

ثم في السياسات الخاصة بالتدخل على "المجموعات الهندسية المعمارية" والذي ظهر في اتفاقية التراث العالمي لليونسكو وتوصياتها سنة 1972.

وكذلك في اتفاقية غرناطة لسنة 1985 المجلس الأوربي، وقانون "مالترو" لسنة 1962، الذي يكرس "المراكز التاريخية والأحياء" بعاملة خاصة، حيث يخصهم بمخطط حضري خاص وينظر إليهم كمجموع أو مجموعات.

ظهر في هذه السنوات الأخيرة مفهوم التراث الحضري، وهو مفهوم واسع، يشمل المعماري الهندسي، الحياة الحضرية، التاريخ الحضري، نمط السكن، والحياة والتجارة وتطور النشاط الاقتصادي.

فالمدينة تراث اجتماعي ذات تاريخ اقتصادي، ثقافي واجتماعي.

أما فكرة المنظر الحضري التاريخي فقد ظهرت خلال الجمعية العامة الخامسة عشر لليونسكو التي عقدتها الدول المشاركة في اتفاقية حماية التراث العالمي، الثقافي والطبيعي في مقر اليونسكو في 10-11 أكتوبر 2005 خلال تبني تصريح حول صيانة المناظر الحضرية التاريخية، والذي تم وضعه انطلاقا من مذكرة فيينا حول تسيير المناظر الحضرية التاريخية.

إن المشكل أو العائق الأكبر للتدخلات الفيزيائية والوظيفية هي جعل الحياة أفضل والإنتاج أيضا، وذلك بتحسين ظروف الحياة، العمل والترفيه.

يرى فريدريك معتوق في مؤلفه سسيولوجية التراث أن الترجمة الأجنبية لمصطلح التراث غير دقيقة لأنها لا تتطابق مع ما تقصده بالتراث في لغة الضاد، الأمر الذي يضطرنا إلى الاعتماد على المصطلح الأقرب وهو الإرث الثقافي، للدلالة على ما يعنيه عندنا المقصد العربي لمصطلح التراث.

كما يرى أن هناك اختلافا واضحا في تعامل كل من دول الجنوب ودول الشمال مع التراث فهو يعامل في دول الشمال على أساس أنه جزء لا يتجزأ من الماضي، جزء من الذاكرة الجماعية، لا يشكل نموذجا يحتذى به، لا يستدعي سوى الزيارة، لا يشكل عودة إلى الينابيع.

أما بلدان الجنوب فتتعامل معه على أساس أنه جزء لا يتجزأ من الحاضر، جزء من الوعي الاجتماعي والسياسي، يشكل نموذجا مثاليا أعلى، يحج إليه الناس، بشكل دعوة مفتوحة للعودة إلى الينابيع¹⁰.

وهو يقترح مقارنة سسيولوجية للتراث باعتماد خطوات¹¹.

ثم أنه يرى أن اختلاف الموقف في كل من دول الجنوب والشمال هو موقف معرفي، إذ يرى أن الغربي يدخل إلى إرثه الثقافي من باب الحاضر لا من باب الماضي فهو عندما يلتفت إلى الماضي ينقطع معرفيا عنه، مع الإبقاء على روابط التواصل الثقافية معه.

إن فهم موقف الغربي اتجاه تراثه يتم خلال ربطه بالثورات الثلاث التي تفصله عن تراثه القروسي، وهو جزء من ذاكرته الثقافية ولكنه يرفضه كجزء من حضارته الحديثة الراهنة، إذ يمثل التراث القروسي عصور الظلام بالنسبة للأوروبي، خاصة في المجال الديني والسياسي.

أما بالنسبة للدول الإسلامية لا يقتصر التراث على المجال المادي فقط فهو يشمل الروحي والمادي في الثقافة الإسلامية إذ تعتبر أن كل مادة فانية، وأن البقاء للروح، وأن الإجلال والإكرام هو للإله فقط.

ثم إن التراث القروسي بالنسبة للدول الإسلامية، كان يمثل عصور الازدهار، بينما كانت تعيش أوروبا عصور الظلام فعند سقوط الأندلس سنة 1492 بدأت عصور الانحطاط للدول الإسلامية، وطرد الأندلسيين من إسبانيا، انتقل التراث الأندلسي إلى أوروبا التي بدأت تعيش عصر النهضة، التي بدأت الاكتشافات الجغرافية والاستكشافات الثقافية الأندلسية التي أصبحت تنتمي جغرافيا لأوروبا.

الخلاصة

إن اتساع مفهوم التراث الحضري، الذي شاركت في توسيعه العلوم الاجتماعية مثل الجغرافيا وتاريخ الفن، شمل جوانب الحياة المختلفة، كالجانب المعماري الهندسي، الحياة الحضرية، التاريخ الحضري، نمط الحياة والسكن، التجارة وتطور النشاط الاقتصادي، فالمدينة تراث اجتماعي ذات بعد تاريخي، اقتصادي وثقافي .

وهي تربط إضافة إلى الاحتفاظ بوظيفتها، الماضي بالحاضر، ولكل مرحلة من تطورها هوية يجب أن تحترم، وفي هذا الإطار تبحث اليونسكو عن مختلف الطرق لضمان تطور دائم للمدن التاريخية .

إن الحفاظ على التراث يزيد من التلاحم الاجتماعي للأفراد والجماعات، ويحفظ الذاكرة الاجتماعية التاريخية من خطر الضياع، كما أن الحفاظ على البيئة المحيطة للتراث أو ما يسمى بالمنظر الحضري، له دور في الحفاظ على معنى التراث وقيمتها أيضا .

الهوامش

¹Nabila. Oulebsir, Les usages du patrimoine : monuments, musées de politique coloniale en Algérie, (1830-1930) Ed : Maison des sciences de l'homme, Paris2004, p19.

²IDEM, p13.

³IDEM, p30.

⁴N. Oulebsir, Op-cit.p14.

⁵منصوري خديجة: البحث الأثري في الجزائر أثناء الاحتلال، مجلة آثار عدد خاص، رقم 5، 1999، ص28.

⁶نفس المرجع السابق، ص30.

⁷نفس المرجع السابق، ص33.

⁸N. Oulebsir, Op-cit.p13.

⁹Khaled Amine, Une nouvelle conception du bien culturel, Journal El Wattan, 23Avril2003, p15.

¹⁰معتوق فريدريك، سوسيولوجيا التراث، ط1، شبكة المعارف، بيروت، 2010، ص16-20.

¹¹نفس المرجع السابق، ص24